



بيان  
جامعة الدول العربية  
أمام  
الدورة السابعة لجمعية الدول الأطراف في النظام الأساسي  
للمحكمة الجنائية الدولية

لاهاي

2008/11/15

ألقاه السفير محمد رضوان بن خضراء  
المستشار القانوني للأمين العام  
مدير إدارة الشؤون القانونية



رجاء المراجعة عند الالقاء

سيدي الرئيس

يسعدني في البداية أن أتقدم إليكم باسم جامعة الدول العربية بالتهنئة على توليكم رئاسة جمعية الدول الأطراف في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية متمنيا لكم النجاح والتوفيق في إدارة أعمال هذه الدورة والوصول بها إلى النتائج المرجوة .

إن جامعة الدول العربية، وهي تشارك العالم إحياء ذكرى مرور عشر سنوات على اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لتنتهز هذه المناسبة للتذكير بأن الدول العربية كانت في طليعة دول العالم التي أيدت إنشاء هذا الصرح العالمي للعدالة الجنائية وطالبت بتوفير الضمانات اللازمة لتمكين المحكمة من أداء مهامها بحياد واستقلالية ، وممارسة اختصاصها دون تمييز أو انتقائية ترسيخا لمبادئ العدالة الجنائية الدولية .

وهانحن نجتمع اليوم وقد حققت المحكمة الجنائية الدولية إنجازات على قدر كبير من الأهمية في عدد من القضايا ، وأثارت في الوقت نفسه عدداً من المشاغل .. مشاغل تتعلق بعلاقة تحقيق العدالة بمجريات السلام المنشود في قضايا أخرى .. خاصة وأن السلام والعدالة صنوان لا يفترقان يؤدي الواحد منهما إلى الآخر ..

السيد الرئيس

لقد شهدت الأوضاع في دارفور أحداثا مؤسفة وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني كما شهدت محاولات صلح فيما بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة وفيما بين القبائل .. و شهدت كذلك توقيع اتفاق سلام بعد عامين من المفاوضات الشاقة .. وشهدت السنوات الأخيرة أيضا توقيع اتفاق السلام الشامل بين الشمال والجنوب لايقاف أطول حرب اهلية شهدتها القارة الإفريقية. وقد لعبت الجامعة العربية دورا في كثير من محطات السلام التي شهدتها البلاد بالمشاركة والتوقيع.

وخلال شهر يوليو الماضي توصلت جامعة الدول العربية مع الحكومة السودانية إلى تفاهم على حزمة حل تتضمن محاور سياسية وعدلية وأمنية ، لاستكمال الطريق نحو تحقيق السلام الشامل والعدل. والجامعة العربية تعمل باصرار وتعاون وتنسيق وثيقين مع



منظمتها الشقيقة: الاتحاد الإفريقي، وبمشاركة رئيسية من دول جوار السودان العربية، ودول عربية أخرى، وعدد من الدول الإفريقية، على استئناف مفاوضات السلام في العاصمة القطرية الدوحة.. لفتح الباب على مصراعيه أمام تحقيق السلام والمصالحة والوئام.. فمن واجبنا حماية السلام والعدالة ومنع ضياع فرص تحقيقهما معا .

بعد أيام قليلة سيتوجه فريق قانوني من الجامعة العربية إلى السودان لمتابعة الخطوات المتخذة لضمان إجراء محاكمات عادلة للمتهمين بارتكاب جرائم في دارفور بما في ذلك تعيين مدع خاص وإنشاء ثلاث محاكم خاصة وإصدار أحكام قضائية في هذا الخصوص ومواصلة الاجراءات التشريعية بتضمين القانون الجنائي السوداني جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية وجريمة الابادة .. استرشادا بالقانون العربي النموذجي للجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية الذي اعتمدهت الجامعة العربية عام 2005 .. وتأتي زيارة الفريق القانوني من الجامعة العربية إلى جانب فريق قانوني من الاتحاد الإفريقي للسودان في إطار تنفيذ حزمة الحل، تلك الحزمة التي بموجبها تم السماح لمراقبين من الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة بالمشاركة في الاطلاع على تعامل القضاء السوداني مع الانتهاكات في دارفور . ومن هنا جاء صوت الجامعة العربية متوافقا ومتزامنا مع صوت الاتحاد الإفريقي الداعي الى تفعيل المادة السادسة عشرة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لاتاحة الفرصة أمام جهود السلام والمصالحة .. وكذلك أمام تحقيق المبدأ الأساسي الذي قامت عليه المحكمة الجنائية الدولية وهو التكاملية مع القضاء الوطني صاحب الولاية الأصيلة في قمع هذه الجرائم ومواجهة عدم الإفلات من العقاب.. وهو الأمر الذي سيساعدنا بلا شك نحن جميعا في تعظيم فرص تحقيق السلام والعدالة في آن واحد .

السيد الرئيس

إن جامعة الدول العربية تتابع بكل اهتمام الجهد الجاري حاليا للوصول إلى تعريف لجريمة العدوان وشروط ممارسة المحكمة الجنائية الدولية لاختصاصها على هذه الجريمة، التي تعد أم الجرائم الدولية. وتؤكد الجامعة العربية على ضرورة التعامل مع هذه الجريمة ، وخاصة فيما يتعلق بشروط ممارسة الاختصاص ،على قدم المساواة مع بقية الجرائم الواقعة



في اختصاص المحكمة .. وتؤيد في هذا الصدد ما ورد في بيان رئيس وفد جمهورية مصر العربية حول جريمة العدوان، وتدعو الى الأخذ به.

إن المنطقة التي تمثلها جامعة الدول العربية تعرضت - كما تعلمون - ومازالت تتعرض للعدوان والاحتلال للأراضي في فلسطين ودول عربية أخرى. وبات لازما وضع حد لهذا الاحتلال وما يصاحبه من انتهاكات تشكل جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، وجريمة إبادة، وفقا لقواعد القانون الدولي الإنساني وأحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وفي مقدمتها جريمة الاستيطان التي مازات ترتكب من قبل سلطات الاحتلال حتى يومنا هذا وفقا لسياسة منهجية ومستمرة.

إن تعامل المحكمة مع هذه المشاغل، سيدفع قدما نحو انضمام باقي دول العالم الى المحكمة الجنائية الدولية .. بما يحقق لها العالمية المنشودة ويساهم في ترسيخ أسس العدالة الجنائية الدولية وسيادة القانون وفق الأهداف والمبادئ التي قامت عليها المحكمة .. تلك الأهداف والمبادئ التي تؤمن بها الجامعة العربية إنطلاقا من قيم شعوبنا الثقافية والحضارية والدينية التي تحث على تكريم الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب وتحرم القتل والاعتداء على النفس والعرض والممتلكات.

وشكرا على حسن اصغائكم .